صناعة التحقيق عند المحدثين من خلال كتاب المحدث الفاصل للرامهرمزي
دراسة وصفية تحليلية

حنان الجد

مؤسسة دار الحديث الحسنية المملكة المغربية

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آل بيته الطاهرين، وصحبه أجمعين، ومن والاه بإحسان إلى يوم الدين.

مقدمة:

يعتبر التراث إرثا فكريا وحضاريا ثمينا، يشكل حلقة وصل بين حاضر الأمة وماضيها، ويعرف بهويتها الثقافية ويعزز مكانتها العلمية. ونظرا لخصوصية الأمة الإسلامية التي أمرت بالقراءة، كان لزاما أن تعتني غاية العناية بالتدوين والتصنيف في شتى العلوم، حيث أبدعوا وأنتجوا أنفس الدرر مسهمين بذلك في التطور الفكري للأمة المحمدية. فكان حري بنا أن ننهض بهذا التراث العلمي الضخم دراسة وتحقيقا ونشرا. فيكون ذلك منا امتدادا لما بدأه أسلافنا من حفظ هذا التراث،حتى وصل إلينا سالما، آمنا، منقحا، مقيدا رغم الصعوبات والإكراهات التي اعترضت سبيلهم.

ولا شك أن التحقيق من أنجع وأجدى المناهج التي تعنى بخدمة التراث الفكري العلمي، إذ بفضله يرى جزء كبير منه النور بعدما ظل حبيس الرفوف والمكتبات لسنوات عدة. فيصير بذلك في متناول الباحثين والطلبة في حلة جديدة، وبصورة صحيحة متقنة مطابقة لأصل المؤلف.

ولبلوغ هذه الغاية المنشودة، وضعت لهذا العلم قواعده وأصوله، فكانت أقرب ما تكون إلى علمي الحديث رواية ودراية، مما يؤكد أصالة هذا العلم وتجذره في تاريخ الأمة الإسلامية على مر العصور والأزمان. إذ كان للعلماء المسلمين السبق والفضل في وضع أسس ونواة هذا العلم، وخاصة المحدثين لما تطلبته رواية الحديث من التثبت والتحقق والضبط والسماع. فأول ما عنوا بذكره معرفة أدب الطلب وعمن يؤخذ، ثم الإتقان والتقييد ثم الحفظ والوعي. وبعد ذلك التمييز والنقد بمعرفة صحيحه وسقيمه وحسنه ومقبوله، ومتروكه وموضوعه، وكذا اختلاف روايته وعلله، كما اهتموا بمَيّز مسنده من مرسله، وموقوفه من موصوله وتميز زيادات الحفاظ وغيرهم فيه، وفصل المدرج أثناءه من أقوال ناقليه، ثم معرفة ناسخه من منسوخه، ومفسره من مجمله، ومتعارضه ومشكله ثم التفقه فيه، وجلاء مشكل ألفاظه على أحسن تأويلها، ووفق مختلفها بتفصيل، ثم النشر وآدابه.[1]

فظهر مع الصحابة والتابعين وعي وحس بالتحقيق ، ثم أخذ الأمر يتطور ويتقوى وتبرز معالمه مع محدثي القرنين الثالث والرابع الهجري، وعلى رأسهم الإمام الرامهرمزي (ت360هـ)، الذي سطر وطبق أهم قواعد هذا العلم في كتابه "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" ،فجعلها بمثابة قواعد رصينة تطلع الباحث

[1] الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، **القاضي عياض**، تحقيق السيد أحمد صقر، الطبعة الثانية، دار التراث المكتبة العتيقة تونس، ص5. بتصرف

المتخصص في علم الحديث على أدق وأهم قوانين التحقق في الروايات. فكان هذا منه تأسيسا لمنهج تأليفي غاية في الدقة، يرمي التثبت والضبط والتحقيق في الرواية -التي عليها مدار التكليف-، وفيما يتفرع عنها من مسائل وقضايا .

واستتب الأمر على هذا الحال إلى أن نضج هذا العلم واشتد عوده، فألفت فيه الكتب منظرة لقواعده، جامعة لقوانينه، مشيدة بأهميته، معرفة الباحثين بأهدافه ومقاصده وكذا الحاجة الملحة إليه.

وعليه يمكن تحديد الإشكالات التي يسعى هذا البحث للإجابة عليها في ما يأتي: هل علم التحقيق علم أصيل في الثقافة العربية الإسلامية أم هو علم أخرجته البحوث والدراسات الحديثة؟ وما مقدار إسهام علماء الحديث في علم التحقيق؟ وهل انفرد المحدثون بمنهج خاص في تحقيق النص وتوثيقه؟...

ولإثبات صحة هذه الدعوى ينهض هذا البحث على متن حديثي، نروم من خلاله الكشف عن الوعي بقضايا التحقيق نظريا وتطبيقيا في كتاب " المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" لمصنفه الرامهرمزي.

وتكمن قيمة هذا الكتاب، في كونه مضمنا دقائق علوم الحديث وأخبار حفاظه وشروطهم في التحمل والأداء، وأقوال النقاد في الرجال وآداب الطالب، وغيرها من مسائل أصول الحديث، مؤصلا بذلك لنواة هذا العلم، وواضعا له قواعده ومعرفا بقوانينه. وإن وجدت بعض الإشارات والنتف من هذا العلم مبثوتة في بعض المصنفات قبله، إلا أنه يظل أوعى ما ألف في زمانه، لقول ابن حجر(ت 852 هـ): (هو أول كتاب صنف في علوم الحديث في غالب الظن، وإن كان يوجد قبله مصنفات مفردة في أشياء من فنونه، لكن هذا أجمع ما جمع في ذلك من زمانه ...)[1] وكل من جاء بعده اتخذوا منه نواة أساسية لكتبهم، فمنهم من توسع فيه كالحاكم النيسابوري (ت 405 هـ)، ومنهم من استخرج عليه كما هو الحال مع الراغب الأصبهاني(ت430 هـ)، ومنهم من جمع أشتات ذلك كله وهو الخطيب البغدادي(ت 463هـ)، فتوسعوا فيه، فيكون بذلك القاضي الرامهرمزي إمام عصره بامتياز، وممن كان له السبق في التأليف في علوم الحديث ومصطلحه.[2]

جهود الرامهرمزي في التأصيل للتحقيق:

من خلال الاطلاع على كتاب" المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" للقاضي الرامهرمزي، وبعد طول الدراسة وإمعان النظر في ثناياه الحسان، بدا جليا طغيان جملة من المصطلحات والمفاهيم، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بعلم التحقيق، إن على وجه العموم أو الخصوص. وذلك إبان تفصيله الحديث في مسائل الكتاب وقضاياه، وفي معالجته لبعض القضايا الشائكة فيه مما وقع فيه الوهم واللحن . ويمكن إجمالا تصنيف أهم ما ورد عند هذا الإمام من مفاهيم ومصطلحات أساسية للتحقيق في الرواية كالآتي:

---

[1] المجمع المؤسس بالمعجم المفهرس ،**ابن حجر**، تحقيق، يوسف المرعشلي، دار المعرفة،ص 27-28.

[2] أنظر مقدمة كتاب تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، **للسيوطي**، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة الثانية،1399هـ/1979م، دار إحياء السنة النبوية.

1. على مستوى الجهاز المفاهيمي

من خلال قراءة هذا المتن الأثير، تبين لنا وجود حقل دلالي مهم من الألفاظ والمصطلحات مما يمكن إدراجه ضمن خانة فن التحقيق، مما يدل على وعي حقيق بأهمية التحقيق في الرواية وضبط الحديث، ومما ينبئ بتشبع أصيل بثقافة التحقيق وامتلاك أبجدياته، وأسسه وقواعده وتطبيقاته، الأمر الذي يعكس ويجلي لنا مدى إسهام الرامهرمزي –باعتباره إماما للحديث في القرن الرابع– في الكشف عن خبايا التحقيق في الرواية وحدود جهوده في التأصيل لهذا العلم. ومن بين هذه المصطلحات والمفاهيم التي تضمنها كتابه " المحدث الفاصل" ما يأتي:

- **الضبط والجمع والتقويم والتهذيب؛** ويمكن أن نمثل لذلك بقول الرامهرمزي:(واجتهدوا في أن توفوه حقه – أي حديث النبي صلى الله عليه وسلم– من **التهذيب والضبط والتقويم**).[1]
- **السقط والتصحيف؛** ومن أمثلة ذلك قول الرامهرمزي:(الحَنيذ بن عبد الرحمن... يشتبه بالجُنيد وأكثر رواة الحديث **يصحفون** فيه).[2] وقوله:(.. من الكلمة **الساقطة**).[3]
- **التصرف؛** من قبيل قوله:(ولا عرف وجود **التصرف** فيها) .[4]
- **المقابلة والمعارضة؛** ونمثل لها بقوله:(الحديث لا يضبط إلا بالكتاب، ثم **بالمقابلة**...) [5].
- **الخلط وتغيير اللحن؛** يقول الرامهرمزي:(أما **تغيير اللحن** فوجوبه ظاهر...).[6] وقوله:(**خلط** الغث بالسمين...) [7]
- **التفاوت والتعارض والتشابه؛** ونمثل لذلك بقوله أيضا: (وبين الحكايتين **تفاوت شديد وفرقان** ظاهر).[8] فالنص إن دل على شيء فإنما يدل على أن وجود التفاوت أو التعارض أو أي نوع من الفروق الفروق بين الروايات فهو مضنة الوهم واللحن، وسبب في إعادة النظر في الروايات ضبطا وتحقيقا .
- **الرجوع إلى الكتاب؛** كقوله:(والأحوط لكل راو، أن **يرجع عند الرواية إلى كتابه،** ليسلم من الوهم والله الموفق والمرشد للصواب).[9]

---

[1] **المحدث الفاصل** بين الراوي والواعي، الحسن بن عبد الرحمان الرامهرمزي، تحقيق عجاج الخطيب، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت لبنان،1391هـ/ 1771م ،ص165.

[2] **المحدث الفاصل**، ص304.

[3] **المحدث الفاصل** ص615.

[4] **المحدث الفاصل** ، ص309.

[5] **المحدث الفاصل** ، ص385.

[6] **المحدث الفاصل** ،ص564.

[7] **المحدث الفاصل** ،ص309.

[8] **المحدث الفاصل** ،ص 322. ونص الحديث:("وهذا الحسن بن عمارة يحدث عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس، عن الحكم عن يحيى ابن الجزار عن علي أن النبي صلى الله عليه وسلم ، صلى على قتلى أحد وغسلهم. وأنا سألت الحكم عن ذلك، فقال: يصلى عليهم ولا يغسلون قلت: عن من؟ قال: بلغني عن الحسن البصري." قال القاضي: أصل هذه الحكاية عن أبي داود، وقد خلط فيها، والخرمي أضبط من محمود بن غيلان....).

[9] **المحدث الفاصل** ،ص385.

- **وضع الدائرة للفصل بين الحديثين** ؛ يقول الرامهرمزي نقلا عن ابن هرمز الأعرج :(فكلما انقضى حديث **أدار دائرة**)[1].
- **الضرب والحك**؛ يقول الرامهرمزي نقلا عن أصحابه :(**الحك** تهمة وأجود **الضرب** ألا يطمس المضروب عليه).[2]
- **التخريج على الحواشي**؛ يقول الرامهرمزي:(أجوده أن **يخرج** من موضعه حتى يلحق به طرف الحرف المبتدأ به من الكلمة الساقطة **في الحاشية**).[3]
- **النقط والشكل**؛ يأتي الرامهرمزي فيها برواية عن أصحابه وهي:(أما **النقط** فلا بد منه).[4]
- **الحرف المكرر** وأي المكررين أولى بالضرب عليه[5] .
- **التبويب**؛ يقول:(تكثير **التبويب**) [6].

يقول الرامهرمزي:(فهذا باب من العلم جسيم مقصور علمه على أهل الحديث الذين نشأوا فيه وعنوا به صغارا، فكان لهم رياضة. ولا يلحق بهم من يتكلفه على الكبر. وإنك لترى البهي من الرجال المشار إليه في فنون من العلم وضروب من الأدب، يتصرف في أيها شاء بعبارة وبيان وذكاء ولسن، وهو مع ذلك في رواء وشيبة ولباس مروءة. فإذا انتهى إلى إسناد حديث تستولي الحيرة عليه، فلا يدري أي طريق يركب فيه، **فيقدم ويؤخر ويصحف ويحرف**. وأي شيء أقبح من شيخ لنا يتصدر مند زمان كتب بخطه: وكيع عن شُقيق عن الأعمش نحوا من عشرين حديث، يفتح القاف فيها كلها **وينقطها ويحلقها**، ولا يعرف سفيان من شقيق، ولا يفرق بين عصريهما ولا يميز عصر وكيع من عصر كبراء التابعين والمخضرمين...).[7]

يشير الرامهرمزي في هذا النص إلى خصوصية علم الحديث وأنه من العلوم الدقيقة، الحكر على أهله وخاصته الذين لهم دربة وباع طويل فيه.وأنه يحتاج إلى دراية كبيرة وقدرة على التمييز بديعة، وعلم واسع بالرجال والتاريخ، لضمان سلامة الحديث سندا ومتنا من التصحيف والتحريف والتقديم والتأخير.

وغيرها من النصوص التي جاء فيها ذكر واستعمال لجملة من المصطلحات والمفاهيم المندرجة تحت لواء التحقيق، مما سيأتي الحديث عنه مفصلا في بابه، ونكتفي فيه هنا بما يبين القصد ويذيل المعنى ويدل على الصحة في ذلك كله.

---

[1] **المحدث الفاصل**،ص606.

[2] **المحدث الفاصل** ،ص614.

[3] **المحدث الفاصل** ،ص615.

[4] **المحدث الفاصل** ،ص 616.

[5] انظر **المحدث الفاصل**، ص607.

[6] **المحدث الفاصل** ،ص622.

[7] **المحدث الفاصل** ، ص311.

2. على المستوى الإجرائي

مما لا ريب فيه أن لكل علم إجراءاته وخطواته التي سطرها أهله وخاصته. وإذا كانت الرواية فعلا أصل فن التحقيق، وأن المحدثين هم أول من أسس لهذه الصناعة ووضع لها قواعدها وركائزها، فهل أسهم الرامهرمزي – باعتباره أول من صنف في مصطلح الحديث– في وضع خطوات وإجراءات للتحقيق في الرواية؟ وهل تتماشى وتتكامل مع ما سطره المؤلفون والمصنفون المحدَثُون في علم التحقيق في كتبهم ومؤلفاتهم؟

نجد للإمام الرامهرمزي نصا جامعا لخطوات التحقيق والتثبت في رواية الحديث وأخذه، ومضمونه أن:

(... **الحديث لا يضبط** إلا **بالكتاب**، ثم **بالمقابلة والمدارسة والتعهد والتحفظ والمذاكرة والسؤال، والفحص** عن الناقلين والتفقه مما نقلوه... وإنما نقول أن الأولى بالمحدث والأحوط لكل راو، أن **يرجع عند الرواية إلى كتابه**، ليسلم من الوهم والله الموفق والمرشد للصواب).[1]

يصرح النص بوجود خطوات ينبغي تتبعها لضبط الرواية وتقييد الحديث؛ فأولها الكتابة، فلا بد لضبط الحديث من كتابته، ثم مقابلته بالروايات الأخرى ومدارسته ومذاكرته، وهنا تبرز أهمية السؤال في ضبط الحديث والتحقق منه، ولا بد من الفحص والدراسة لفهم ما نقلوه.كما أن الرجوع للكتاب –أي للأصل– شرط مهم وخطوة أساسية في التحقق من الرواية، وتفادي الوهم والخطأ عند الأداء.

كما نجده يروي آثارا عن السلف الصالح في أهمية المعارضة أو المقابلة، ومنها قول هشام بن عروة لما سأله أبوه:

(أكتبت؟ قال: نعم قال: **عارضت**؟ قال: لا قال: لم تكتب).[2]

وفي رواية أخرى أنه قال له: (أكتبت؟ قال: نعم فقال له: **قابلت**؟ قال: لا قال لم تكتب يا بني).[3]

وعن أهمية المذاكرة يورد الرامهرمزي نصا لابن عباس يقول فيه:(إذا سمعتم مني الحديث **فتذاكروه** بينكم فإنه أجدى وأحرى ألا تنسوه).[4]

هذا بصفة عامة ما جاء عند الإمام الرامهرمزي، من ذكره لخطوات التحقق والضبط في الروايات.

ومما لا شك فيه أنه لا بد من إجراءات ووسائل تعين على تطبيق هذه الخطوات، ومن بينها ما أشار إليه الرامهرمزي من قبيل:

- ***الضبط***: والضبط يقتضي أن يكون المرء عالما بعلوم شتى، تعينه على الضبط والتثبت في الروايات ومن ذلك:

–**الإعراب**: فهو يعين على معرفة الصواب من الخطأ. فيتمكن الراوي من تغيير اللحن. والدليل على ذلك قول الرامهرمزي:(ولا يلتفت إلى كراهيتهم **للإعراب** وذمهم لأهله).[5]

---

[1] **المحدث الفاصل** ، ص385.

[2] **المحدث الفاصل** ، ص544.

[3] **نفسه**.

[4] **المحدث الفاصل، ص** 545.

[5] **المحدث الفاصل** ، ص564.

وتوسع الرامهرمزي في بيان أهمية الإعراب في الضبط، وضرورة تقويم اللحن والخطأ، فصنف اللحن إلى أنواع منه المستقبح المزيل للمعنى، ومنه غير المزيل للمعنى. ويجعل تغيير اللحن في كل منها واجب والبرهان على ذلك قوله: (أما **تغيير اللحن فوجوبه** ظاهر لأن من اللحن ما يزيل المعنى... ومن اللحن ما يستقبح ولا يزيل المعنى كقول بعض المحدثين لبيك بحجةً وعمرةً معا بنصبها. ... ومنه ما جاء على هيئة الحكاية مثل قولهم سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السائحون).[1]

-**معرفة لغات العرب**: ومثال ذلك صنيع الرامهرمزي نفسه في ضبطه لكلمة " نضر" في الحديث حيث قال: (نضر الله امرأ مخفف **وأكثر المحدثين يقوله بالتثقيل إلا من ضبط منهم والصواب التخفيف** ويحتمل معناه وجهين: أحدهما أن يكون في معنى ألبسه الله النضرة وهي الحسن وخلوص اللون فيكون التقدير جمله الله وزينه. والوجه الثاني:أن يكون في معنى أوصله الله إلى نضرة الجنة، وهي نعيمها ونضارتها. وفيها لغتان تقول: نضر الله وجه فلان فالوجه نضير وناضر ...).[2]

-**النقط والشكل**: يعتبر النقط والشكل من أهم وأجدى الإجراءات والوسائل التي تساعد على الضبط وتفادي اللحن والخطأ، وهذا ما أكد عليه الرامهرمزي في غبر ما موضع في كتابه بقوله رواية عن أصحابه:(أما **النقط** فلا بد منه لأنك **لا تضبط** الأسامي المشكلة إلا به).[3]

وقوله في موضع آخر:(**وضبطوا الحرفين يشتركان في الصورة** يعجم أحدهما ولا يعجم الآخر كقوله عليه السلام: ينضح على بول الصبي بالحاء غير معجمة وفي الحديث الآخر : نضخه بالخاء والنضخ بالخاء المعجمة فوق النضح) .[4]

-**ضبط حركات الأسماء**: ومن ذلك ما أكد عليه الرامهرمزي من ضرورة ضبط حركات الأسماء المتشابهة فقال: (**وضبطوا اختلاف حركة الأسماء المتفقة صورها** فميز عَبيدة من عُبيدة وعُمارة من عِمارة وعَبادة من عُبادة وحَبان من حِبَّان وسَليم من سُليم...).[5]

-**معرفة الأسماء والألقاب والأنساب**: وهذا من أهم إجراءات التحقيق وضبط الروايات، يقول الرامهرمزي: (وتوصلوا إلى **معرفة الأسماء والألقاب والأنساب**، فقالوا فلان البدري شهد بدرا، وأبو مسعود البدري كان ينزل ماء بدر وليس ممن شهد بدرا...).[6]

---

[1] **المحدث الفاصل**، ص564.

[2] **المحدث الفاصل** ،ص 171.

[3] **المحدث الفاصل** ،ص 616.

[4] **المحدث الفاصل** ،ص263.

[5] **المحدث الفاصل**، ص264.

[6] **المحدث الفاصل**، ص264.

ويطول حديثه عن هذا النوع من الإجراءات فيقول مثلا:(الأسامي والكنى **المشكلة الصور** التي يجمعها عصر واحد. ومن المشكل أيضا أسام مفردة يغلط بها إلى أشكالها في الصورة لغموض وظهور إشكالها)، ويأتي بلائحة طويلة في هذا الباب. وينبه على أن هذا الأمر مضنة غلط كثير من الرواة، مما يؤدي إلى التصحيف في الرواية يقول مثلا:(الحَنيذ بن عبد الرحمن... **يشتبه** بالجُنيد وأكثر رواة الحديث **يصحفون** فيه).[1]

وإلى أهمية امتلاك هذه العلوم، والتمكن من هذه المعارف لدى المحدث الناقل لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما يترتب عن ذلك من حفظ المعاني وضبط الروايات والتحقق منها، يقول الرامهرمزي:(وأما إصابة المعنى بتغيير اللفظ فأهل العلم من نقلة الأخبار يختلفون فيه، فمنهم من يرى اتباع اللفظ، ومنهم من يتجوز في ذلك إن أصاب المعنى، وكذلك سبيل **التقديم والتأخير والزيادة والنقصان**، فإن منهم من يعتمد المعنى ولا يعتد باللفظ، ومنهم من يشدد في ذلك ولا يفارق اللفظ... وقد دل قول الشافعي في صفة المحدث مع رعاية اتباع اللفظ، أنه يسوغ للمحدث أن يأتي بالمعنى دون اللفظ، **إذا كان عالما بلغات العرب ووجوه خطابها، بصيرا بالمعاني والفقه، عالما بما يحيل المعنى وما لا يحيله**، فإنه إذا كان بهذه الصفة جاز له نقل اللفظ. فإنه يحترز بالفهم عن تغيير المعنى وإزالة أحكامها، ومن لم يكن بهذه الصفة كان أداء اللفظ له لازما، والعدول عن هيئة ما يسمعه عليه محضورا . وعلى هذا رأيت الفقهاء من أهل العلم يذهبون).[2]

- ***الرحلة في طلب الحديث***: تعتبر الرحلة من أهم الوسائل في التثبت في الرواية والتحقق منها، ذلك أن المحدثين اشتهروا بها. فكانوا يكابدون عناء السفر ويتحملون مشاقه، طلبا للحديث وبغية التعالي فيه فيرحلون من مصر لآخر، ومن بلد لآخر مشيا على الأقدام لسماع الحديث من الراوي الأصل. وإلى أهمية الرحلة ودورها في الحفاظ على الحديث وضمان التحقق من صحة الروايات، يقول الرامهرمزي:(وفي الاقتصار على التنزل في الإسناد إبطال **الرحلة** وفضلها).[3]
- ***وضع دائرة للفصل بين الحديثين***: لتفادي أن يدخل حديث في حديث، عمد المحدثون إلى وضع رمز دائرة بين الحديثين ليعرف نهاية الحديث من بداية الآخر. وهذه وسيلة تقنية لتفادي الخلط واللحن والتصحيف في الروايات، وتدخل في خانة الترقيم .
- ***التخريج على الحواشي***: يقول الرامهرمزي:(أجوده- أي التخريج- أن **يخرج** من موضعه حتى يلحق به طرف الحرف المبتدأ به من الكلمة الساقطة **في الحاشية** ويكتب في الطرف الثاني حرف واحد مما يتصل به في الدفتر ليدل أن الكلام قد انتظم).[4]

---

[1] **المحدث الفاصل** ،ص304.

[2] **المحدث الفاصل** ،ص529

[3] **المحدث الفاصل** ،ص216.

[4] **المحدث الفاصل** ،ص615.

- ***التبويب والتصنيف***: يقول الرامهرمزي:(وتفرد بالكوفة أبو بكر بن أبي شيبة بتكثير **التبويب** وجودة **الترتيب** وحسن التأليف).[1]
- ***التكرار:*** يقول الرامهرمزي نقلا عن بعض أصحابه:(إذا كتب حرفا واحدا وكلمة واحدة **مرتين** فأولاهما بأن يبطل الثاني، لأن الأول كتب على صواب والثاني كتب على خطأ فالخطأ أولى بالإبطال... وقال آخرون إنما الكتابة علامة لما يقرأ، **فأولى الحرفين بالإبقاء أدلهما عليه وأجودهما صورة**).[2]

فهذه عملية إجرائية وقاعدة أساسية في التحقيق.

3. جهود الرامهرمزي في التنظير لصناعة التحقيق

يمكن القول بأن الرامهرمزي في كتابه" المحدث الفاصل" كان على وعي تام بأهمية الضبط والتثبت في الحديث ، و ذو حس كبير بضرورة التحقيق في الروايات، فسطر لذلك أهدافا ووضع وسائلا وأشار إلى دواعي التثبت وأسباب الضبط وأشاد بأهمية ذلك كله. وهذا لا يعني بأنه خصص فصولا لذلك، بل جاء هذا مبعثرا في ثنايا الكتاب، موزعا في صفحاته، وفق مقاصد التأليف ودواعي التحرير، وما اقتضته الحاجة من ضبط الرواية وتحري السماع.

فنجده يدعو ويحث على الاجتهاد في ضبط الحديث، وتهذيبه وتقويمه في قوله في مقدمة كتابه:(و**اجتهدوا** في أن توفوه حقه – أي حديث النبي صلى الله عليه وسلم- من **التهذيب والضبط والتقويم**).[3] فهذا النص إن دل على شيء فإنما يدل على وعي تام بمدى أهمية التحقق من الروايات، وأن للحديث حقا على ناقليه وناقديه، ألا وهو الضبط والتقويم والتهذيب والتثبت فيه. وأن هذا الأمر ليس هينا ولا بينا، بل هو عمل اجتهادي يتطلب الفطنة والتيقظ والدليل على هذا قوله أيضا:(فليس المعتبر في كتب الحديث البلوغ ولا غيره، بل تعتبر فيه الحركة **والنضاجة والتيقظ والضبط**).[4]

وعليه يمكن أن نستنتج أن الرامهرمزي في هذين النصين، يؤصل ويؤسس لصناعة التحقيق، وأن هذا الأمر يتطلب ما يتطلب من شروط تتعلق بالكاتب للحديث الضابط له، فما بالك بالمجتهد فيه تهذيبا وتقويما . كما أن هذا الأمر ليس في متناول أي شخص، بل هو حكر على من توفرت فيه هذه الشروط، من النضج والتيقظ والقدرة على الضبط. بل نجد الإمام الرامهرمزي ينزع منزعا أعمق من هذا حينما يقول:(وليس للراوي المجرد أن يتعرض لما لا يكمل له فإن **تركه ما لا يعنيه** أولى له وأعذر ... وكذلك سبيل كل ذي عام. وكان حرب بن إسماعيل قد أكثر من السماع وأغفل الاستبصار... **خلط الغث بالسمين والموثوق بالظنين**. وادعى دعاوى **لم يضبط** أكثرها،

---

[1] **المحدث الفاصل** ،ص622.

[2] **المحدث الفاصل** ،ص615.

[3] **المحدث الفاصل** ، ص165.

[4] **المحدث الفاصل** ، ص190.

ولا عرف وجود التصرف فيها. وتساخف في حكايات أوردها وروايات أسندها إلى رجال له لا يعد كلامه من عمله...) .[1]

فنجد الرامهرمزي يؤكد في هذا النص على الأمانة العلمية في النقل والأداء، والتي تعتبر من ركائز علم التحقيق.

ومما يؤكد على أن التحقيق فن أصيل في الثقافة العربية الإسلامية منذ عهد الرواية والتدوين قول الرامهرمزي نفسه: (ولولا **عناية الطالب بضبط الشريعة وجمعها واستنباطها من معادنها** لم يتصدر هو وأصحابه على السواري ولا عقد أهل الفتيا مجالسهم في المسائل التي هي مبنية على السنن المنقولة...).[2]

فنقول إذا بأن الهدف من التحقيق هو العناية بالروايات، وتهذيبها وتقويمها وتصحيح اللحن والأوهام، ثم بعد ذلك يأتي الضبط باعتباره غاية منشودة من التحقيق، فيلي هذا خطوات؛ وهي الجمع والاستنباط من المعادن أي من الأصول الأم للكتاب والمقابلة وغيرها. ويستعان في ذلك كله بوسائل من إعراب، ولغات العرب، وضبط الأسماء، وما إلى ذلك. وهذه في الحقيقة كنه وحقيقة عملية التحقيق وأساسه مما جاء مسطرا في كتب المحدثين المصنفين في هذا العلم.

وخلاصة القول إن القاضي الرامهرمزي كان مؤصلا لقواعد صناعة التحقيق في كتابه هذا، مضمنا إياه أهم قواعد التحقيق في الروايات وكتابتها وضبطها. فكان هذا منه تأسيسا فعليا لمنهج إسلامي رصين، يهدف التوثيق والتحقيق والتثبت في الروايات خاصة، وفي غيرها عامة. مما يدل على أصالة هذا الفن في الثقافة العربية الإسلامية وتجذره فيها، ومدى ارتباطه الوثيق وانبثاقه الوطيد عن الرواية، التي تعد بلا منازع أصل فن التحقيق، الذي ظهرت بوادره مند عهد الرواية والتدوين.

- **مقارنة منهج الرامهرمزي مع منهج المعاصرين في التحقيق:**

من خلال العود إلى كتاب "تحقيق النصوص ونشرها" لعبد السلام محمد هارون، باعتباره أول كتاب عربي ألف في هذا الفن، وذلك بغية المقابلة والمقارنة بينه وبين ما جاء ذكره عند الرامهرمزي، فنجده يسطر خطوات التحقيق ويجملها فيما يأتي:

-**جمع النسخ**: ويحبذ العثور على النسخة الأم وهذا الأمر مما أشار له الرامهرمزي بشكل أو بآخر حينما أكد على ضرورة العود للكتاب الأصل، وعندما وضع خطوات التحقق في الرواية، وخاصة مصطلح المقابلة إذ لا تتأتى إلا بالجمع وإلا فبماذا سنقابل؟ ؟أيضا حينما قال:(ولولا عناية الطالب بضبط الشريعة و**جمعها** واستنباطها من معادنها...).[3] وأيضا عند حثه على الرحلة في طلب الحديث وبيان فضلها.

---

[1] **المحدث الفاصل** ،ص309.

[2] **المحدث الفاصل** ، ص219.

[3] **المحدث الفاصل**،ص219.

-**الفحص**: ويقصد عبد السلام هارون بذلك دراسة الورق ونوعه لتحديد العمر ونوع المداد والخط وغيرها من الأمور الراجعة للجوانب المادية في المخطوطات، ومصطلح " الفحص" ورد عند الرامهرمزي إلا أنه لم يفصل القول فيه إذ اكتفى فيه بقول:(و**الفحص** عن الناقلين).[1]

-**التحقيق**: ويقصد به تحقيق العنوان واسم المؤلف ونسبة الكتاب إلى مؤلفه.

ثم يتكلم عن تحقيق متن الكتاب وهنا نجد تطابقا كبيرا بينه وبين ما جاء عند الإمام الرامهرمزي ؛ فمثلا عند حديث هارون عن التحقيق يقول:(عرفت إذا أن التحقيق أمر جليل، وأنه يحتاج من **الجهد** والعناية أكثر مما يحتاج إليه التأليف).[2]وهذا نفسه ما قاله الرامهرمزي حينما حث على الاجتهاد في ضبط الحديث. وعليه فكلاهما يصرح بأن التحقيق والضبط عملية **اجتهادية** تتطلب الجهد وبذل الوسع في ذلك.

كما يؤكد هارون على أهمية الأمانة العلمية وأنها أساس التحقيق يقول:(وليس تحقيق المتن تحسينا ولا تصحيحا وإنما هو أمانة الأداء... وإذا كان المحقق موسوما بصفة الجرأة فأجدر به أن يتنحى عن مثل هذا العمل وليدعه لغيره ممن هو موسوم بالإشفاق والحذر)[3]. وهذا ما جاء عند الرامهرمزي من الحث على الأمانة العلمية وأن التحقق والضبط في الروايات حكر على من تحرى هذه الخصلة بقوله:(وليس للراوي **المجرد أن يتعرض لما لا يكمل** له فإن تركه ما لا يعنيه **أولى له وأعذر** ... وكذلك سبيل كل ذي عام. وكان حرب بن إسماعيل قد أكثر من السماع وأغفل الاستبصار... خلط الغث بالسمين والموثوق بالظنين **وادعى** دعاوى لم يضبط أكثرها ولا عرف وجود التصرف فيها وتساخف في حكايات أوردها وروايات أسندها إلى رجال له **لا يعد كلامه من عمله**...).[4]

وفي نفس هذا السياق أي الحديث على الجوانب التنظيرية في التحقيق وشروطه يضيف عبد السلام هارون قائلا عن الحديث والقرآن والشعر:(وهذه الضروب الثلاثة من النصوص هي أخطر ما يجب فيه الدقة والحرص والتريث، وليس معنى ذلك أن نستهين بغيرها، ولكن معناه أن نبذل لها من **اليقظة** ونستشعر لها من الحرص ما يعادل خطرها البالغ).[5]وهذا الشرط ذكره الرامهرمزي بالحرف في قوله:(فليس المعتبر في كتب الحديث البلوغ ولا غيره بل تعتبر فيه الحركة والنضاجة **والتيقظ** والضبط).[6]

هذا على مستوى التنظير أما على مستوى المصطلحات فنجد كلا منهما يذكر مصطلحات للتحقيق والضبط من قبيل المقابلة والجمع والفحص والتصحيف والتحريف والسقط وغيرها.

---

[1] **المحدث الفاصل** ،ص 385.

[2] **تحقيق النصوص ونشرها**، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ،القاهرة، الطبعة السابعة 1418هـ/1998م، ص52-53.

[3] **تحقيق النصوص ونشرها** ،ص 47-48.

[4] **المحدث الفاصل**،ص 309.

[5] **تحقيق النصوص ونشرها**،ص 52.

[6] **المحدث الفاصل**،ص 190.

أما إن نظرنا للكتاب من زاوية الإجراءات والوسائل المتبعة في عملية التحقيق فنجد أيضا أن عبد السلام هارون لم يخرج عن ما سطره الرامهرمزي في ذلك، ونضرب لذلك مثلا عله يجلي ويبين المقصود: قول هارون:(إن أداء الضبط جزء من أداء النص... ومهما يكن فإن الضبط يحتاج إلى الدقة والحرص والتريث كما يحتاج إلى قدر كبير من التحرز عن الانسياق إلى المألوف... ومن ذلك **أعلام الناس** فيجدر بالمحقق ألا يضبطها إلا بعد الرجوع إلى مصادر الضبط **ككتب الرجال**، والمؤتلف والمختلف **والمعاجم اللغوية** فإن انسياق المحقق وراء المألوف يوقعه في كثير من الخطأ إذ **يلتبس المصغر بالمكبر والمخفف بالمثقل والمعجم بالمهمل...**).[1]

فنلاحظ أن هارون يقرر للضبط مجموعة من الوسائل والمعارف التي ينبغي للمحقق الاستعانة بها في عملية التحقيق لتوخي الضبط وعدم اللحن والخطأ، ومن جملتها: لغات العرب، والمعاجم، والتراجم، وكتب الرجال، وذلك لإحكام الضبط ومعرفة المهمل من المعجم، والمثقل من المخفف وغيرها من المتشابهات والمشكلات. وهذا ما جاء ذكره عند الرامهرمزي كما تقدم بتفصيل، وأيضا قام بتطبيقه في حديث " نضر الله امرءا" حيث استعان في ضبط كلمة "نضر" التي أصلها التخفيف وأغلب الرواة يلحنون فيها بالتثقيل فرجع لتقويم الخطأ وتصويب اللحن إلى لغات العرب وغيرها. كما نحى نفس النحو في حديثه عن الأسماء المتشابهة والمشكلة الصورة .

كما تحدث عبد السلام هارون أيضا عن أخطر ما تتعرض له النسخ من تبديل وتغيير أو زيادة أو نقص فقال: (وهما-أي الزيادة والحذف- أخطر ما تتعرض له النصوص والقول ما سبق أن النسخة العلية يجب أن تؤدى كما هي دون زيادة أو نقص أو تغيير أو تبديل).[2] وقوله أيضا:(لا ريب أن إحداثهما في النسخة العالية-أي التغيير والتبديل- يخرج بالمحقق من سبيل الأمانة العلمية ولا سيما التعبير الذي ليس وراءه إلا تحسين الأسلوب أو تنميق العبارة أو رفع مستواها في نظر المحقق، فهذه تعد جناية علمية صارخة إذا قرنها صاحبها بعدم التنبيه على الأصل وهو أيضا انحراف جائر عما ينبغي إذا قرن ذلك بالتنبيه).[3]

وقضية الزيادة والنقصان هذه من القضايا التي أثارها الرامهرمزي في كتابه وجاء فيها بجملة من الأقوال والآثار المروية عن السلف الصالح من المحدثين النقاد، وهم على اختلاف كبير فيها، فمنهم من يجيز ذلك بل ويصف انتفاءه والتحرز منه فوق طاقة الإنسان، ومنهم الحسن لما سأله رجل فقال له: (يا أبا سعيد الرجل يحدث بالحديث ولا يألو فيه **يزيد وينقص؟** فقال وأينا يطيق ذلك).[4]وكذلك قول واثلة لما سأله رجل(أن يحدثه حديثا ليس فيه وهم ولا نقصان فغضب وقال:المصاحف تديمون فيها النظر بكرة وعشيا، وأنتم تهيمون **وتزيدون وتنقصون**).[5] ومنهم من يخالف هذا المذهب وعلى رأسهم طاوس الذي روي عنه أنه قال:(إذا تعلمتَ الشيء فتعلمه لنفسك فإن

---

[1] **تحقيق النصوص ونشرها** ،ص 79-80.

[2]، **تحقيق النصوص ونشرها** ،ص 77.

[3] **تحقيق النصوص ونشرها** ،ص 79.

[4] **المحدث القاصل**،ص 542.

[5] **المحدث القاصل** ،ص 542.

الناس قد ذهبت منهم الأمانة. وكان طاوس **يعد الحديث حرفا حرفا**).[1] ومنهم من تساهل في النقص وتشدد في الزيادة ومنهم مجاهد (ت104 هـ) بقوله:(**أنقص** من الحديث ما شئت **ولا تزد فيه**).[2] ،وغيرها من الروايات الكثيرة التي أوردها الرامهرمزي في هذا الباب مما يندرج تحت الرواية باللفظ والرواية بالمعنى.

هذا عن أوجه الاتفاق بين عبد السلام هارون باعتباره من أوائل المحدثين الذين عنوا بالتأليف في علم التحقيق وبين الرامهرمزي كونه من أوائل المحدثين ممن عنوا بالتصنيف في علم دراية الحديث، وما حواه كتابه من إشارات وخطوات وإجراءات مهمة في عملية التحقق والضبط في الرواية مما آل إليه الأمر عند المحدثين في هذا الفن.

أما ما تفرد به عبد السلام هارون وأمثاله من المعاصرين واللاحقين فيما يخص علم التحقيق، فيمكن اختزاله عموما في المكملات الحديثة للتحقيق من العناية بالإخراج الطباعي –إلا ما جاء فيه من الترقيم فالرامهرمزي أشار إلى ضرورة وضع الدائرة بين الحديثين لتفادي التداخل بين الأحاديث– ووضع الفهارس الحديثة، وتقديم النص والاستدراكات والتذييلات. وما له علاقة بالجوانب المادية للمخطوطات من المداد والورق وغيرها مما سبق التنبيه عليه.

من خلال ما تقدم واستنادا إلى بعض الدراسات المعاصرة في علم التحقيق، وبعد طول النظر، وإمعان الدراسة فيها تبين جليا وجود فرق كبير بين منهج العلماء القدامى –والذي دللنا عليه وعلى مميزاته وخصائصه من خلال كتاب "المحدث الفاصل"للقاضي الرامهرمزي–، وبين منهج المعاصرين ممن عني بالتأليف في هذا الفن: ذلك أن هؤلاء المتأخرين جمعوا شتات هذا العلم ونظموه في شكل قواعد وضوابط وخطوات، ينبغي تطبيقها وتتبعها في عملية تحقيق المخطوطات، لكنهم في الحقيقة لم يخرجوا عن أصل القواعد التي وضعها القدماء، مما جاء ذكره عند الرامهرمزي، إلا فيما تعلق ببعض الإضافات التي لها تعلق بالنشر وبعض التقنيات الحديثة.

وتظل السمة الغالبة على مؤلفاتهم طغيان التنظير لهذا العلم، وذلك بنظمه في قوالب وقواعد تعليمية جافة، موجهة للناشئة وللمقبلين على التحقيق الراغبين فيه، في حين انبثق منهج التحقيق عند العلماء القدامى عن التطبيق أي إبان عملية التثبت في الروايات وضبطها وتمييز الصحيح منها من غيرها، هنا أخذوا يميزون ويحققون اعتمادا على الخطوات والقواعد السالفة الذكر، من مقابلة وشكل وغيرها.

بل من هؤلاء المعاصرين من ألف في هذا العلم مشيدا بأسبقية علماء الحديث خاصة، وعلماء الإسلام عامة في التأصيل لهذا العلم[3]، ومنهم من بخسهم حقهم وعزا الفضل والسبق في ذلك للمستشرقين خاصة الألمان منهم، مشيدا بجهودهم في إخراج التراث العربي الإسلامي إلى الوجود، ونفض غبار الزمن عنه، ومنبهرا بمنهجهم في ذلك على ظن منه أنهم المؤسسون الفعليون لهذا العلم، وما المسلمون إلا عالة عليهم في التحقيق وأنهم لا علم لهم من

---

[1] **المحدث القاصل**، ص 543.

[2]، **المحدث القاصل** ،ص 543.

[3] أنظر كتاب **مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين** لرمضان عبد الوهاب.

التحقيق إلا ما علمهم إياه المستشرقون[1] . والحال أن المحدثين القدامى هم المؤصلون لهذا العلم[2] . وما المحدثون إلا عالة عليهم في ذلك، اللهم إلا ما تعلق ببعض الجوانب المكملة في الموضوع كمقدمة التحقيق والفهارس والمراجع.

خاتمة:

وفقا للمنهج الذي اتبعناه في معالجة هذا الموضوع، وما اقتضاه منا من وصف وتحليل ومقارنة ،خلصنا إلى جملة من النتائج التي تثبت صحة الدعوى التي انطلقنا منها قي هذا البحث، وأجبنا بذلك عن الإشكالات التي أثرناها في البداية ومن أهم ما خلصنا إليه ما يأتي:

-أن علم التحقيق علم أصيل في الثقافة العربية الإسلامية، وليس وليد البحوث والدراسات الحديثة.

-أن صناعة التحقيق تقررت أسسها وبذورها مع المحدثين الأوائل في القرون الأولى، لما اقتضته رواية الحديث من الضبط والتثبت، لأن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد.

-أن المحدثين كان لهم كبير الفضل قي التأسيس لهذا العلم ووضع أسسه وقواعده، مما لم يخرج عليه المؤلفون المحدثون في هذا الباب؛ سواء ما تعلق بالمصطلحات أو بالإجراءات والخطوات أو ما جاء في باب التنظير لهذا العلم، اللهم بعض الإضافات القليلة من المكملات الحديثة وغيرها مما يعد من التحسينيات والمكملات.

-أن التحقيق في علم الحديث يحتاج إلى قدر زائد من الضبط والتيقظ، لأنه يعنى بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم المصدر الثاني من مصادر التشريع، وعليه فقد استدعت هذه الخصوصية واستلزمت هذه الميزة منهجا خاصا وعناية كبيرة في التحقيق والضبط.

وفي ختام هذا البحث نشيد بأهمية هذا الموضوع الرامي ربط الناشئة بتراث أمتهم المحمدية الخيرة، ودعوتهم للاعتزاز به لما يمثله من انعكاس لحضارتهم الإسلامية العريقة، وإطلاعهم على منجزات أجدادهم العلمية، ومدى إسهامهم في إنتاج المعرفة الإنسانية، وبذلهم الجهد الجهيد في التأسيس لطرق البحث وإبداع مناهجه الرصينة، فهم السباقون-بلا منازع- إلى وضع قواعد المنهج السليم في تحقيق التراث وإخراجه؛ إذ ظهرت عندهم بوادر التحقيق العلمي منذ عهد الرواية والتدوين .فيكون هذا البحث فرصة لتعريف الطلبة والباحثين ببذور التحقيق العلمي، وأسس التثبت من النصوص عامة، ورواية الحديث على وجه الخصوص. كما تسعى إلى تحفيز هممهم على البحث العلمي، والإقبال على تحقيق المخطوطات فتتربى فيهم أخلاقيات البحث العلمي ويتحلون بصفات العلماء من صبر وأمانة وضبط وغيرها. فيشيع عندهم حس ثقافي تراثي، فيعملون على استكمال مسيرة السلف الصالح من العلماء في إخراج ما بقي مطمورا في خزائن الكتب ورفوف المكتبات.

انتهى ولله الحمد

---

[1] أنظر كتاب **قواعد تحقيق المخطوطات**، لصلاح الدين المنجد

[2] وهذا مما أشار له رمضان عبد الوهاب في مقدمة كتابه "**مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين**" بقوله:(لقد سبق العرب علماء أوربا إلى الاهتداء للقواعد التي يقابلون بها بين النصوص المختلفة لتحقيق الرواية والوصول بتلك النصوص إلى الدرجة القصوى من الصحة).

لائحة المصادر والمراجع:

- **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**، الرامهرمزي، تحقيق محمد عجاج الخطيب،دار الفكر،بيروت،الطبعة الثالثة ، 1404 هـ
- **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**، القاضي عياض،تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث، المكتبة العتيقة، القاهرة ، تونس، الطبعة الأولى ، 1379هـ - 1970م
- **المجمع المؤسس بالمعجم المفهرس**، ابن حجر، تحقيق، يوسف المرعشلي، دار المعرفة.
- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي،تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض.
- **تحقيق النصوص ونشرها**، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة السابعة 1418هـ/1998م.
- **مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين**، رمضان عبد الوهاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الاولى،1406هـ/1985م.
- **قواعد تحقيق المخطوطات**، صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، الطبعة السابعة،1987م.

.....